

الاستنباط

مواجهة حضارية

* الاستنباط مواجهة حضارية.

* احمد الحسني البغدادي.

* من منشورات مؤسسة الباقر (ع) - بيروت.

* حقوق الطبع محفوظة للمؤلف والناشر.

* الطبعة الثانية ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.

بحث كتبه سماحة آية
الله المؤلف الفقيه
- دام ظله - مقدمة
لكتابه القيم: (بحوث
في الاجتهاد) بيد
انه لم ينشر لأمر
استثنائية.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

«فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ»

القرآن الكريم

الأفكار الرسالية الحضارية الهادفة هي أعلى مراحل تطور الإنسان، والذين لا يفكرون أفكار رسالية حضارية هادفة، لا يقدمون ممارسات حركية ثورية رسالية هادفة في الاتجاه نحو المستقبل، وإقامة المجتمع المرتقب المنشود.. فالتفكير الرسالي الحضاري على الامتداد الأفقي هو دائما الإحاطة الكاملة، والتفسير الكبير للإنسان، نوع الإنسان.

نحن اليوم.. نحاول تطبيق حقيقة تقدمية متطورة ليست جديدة.. ونواجه كذلك حقيقة رجعية متخلفة ليست جديدة.. والأطروحة الحقيقة التي نحملها ونحاول تطبيقها تؤكد أصالتها وقدرتها على استيعاب حركة التأريخ بتأكيد جدلية العلاقة بين الأصالة والمعاصرة، وبين الماضي والحاضر.. بل هي لا تستطيع غير ذلك.

ولا أطروحة حقيقية هادفة بلا قرار جريء.. وأي قرار جريء؟.. هناك قرار الوجود والحياة.. هناك قرار الديمومة والبقاء.. هناك قرار التغيير الثوري، وكل العقائد والنظم والتقاليد والأخلاق الموروثة والعلاقات الدولية المعقدة والمتشابكة.. وذلك كله بحاجة إلى القرار الجريء كالذي نصنعه بالصبر والدأب والمثابرة، وبغير ذلك نصاب بنكسة، أو كارثة.. ترجع بحركة التاريخ البشري إلى الوراء.. مهما بقي التقدم المادي الصرف على صعوده وغناه.

ولكن.. الإنسان الذي يحتاج إلى هذه الأشياء لإتخاذ القرار الجريء.. بحاجة كذلك إلى اتخاذ قرارات أخرى..

من أجل ماذا؟..

من أجل أن يبتكر ويبعد وينجز قرارات جريئة تنقذ الديمومة الرسالية من التجاوز والتحدي والتصدي والانهييار، خصيصة بشخصية الجماعة المؤمنة، والإنسان المسلم المكلف المسؤول.

تلك هي براءة ذمته من متطلبات الواقع المجهول.

تلك هي قرارات الانفتاح الاجتهادي، ووجوب انطلاق نظريته بين آحاد المكلفين.

تلك هي قرارات الرفض والإنكار لمسيرة إجماع المحققين المزعومة على شجب ممارسة عملية الاستنباط.

تلك هي قرارات القوى الطامحة إلى الدخول في مسيرة الحركة الحضارية، والإسهام في إعمارها وتطويرها، وهي بالتالي تستهدف لحظاتٍ جدلية مستمرة لا تنتهي.. ترسم خطأً جديداً يقوم على الوثام والانسجام والتكامل والوفاق والالتحام:

بين الحس، والهوية.. وبين الفعل، والتأمل.. وبين النظرية، والتطبيق.. وبين الحتمية، والحرية.. وبين الروح، والمادة.. وبين الحضور، والغياب.. وبين الطبيعة، وما وراء الطبيعة.. وبين الزمن، والممارسة.. وبين الغريزة، والوجدان.. وبين الانتاج، والإبداع.

صحيح.. أن ممارسة العمل التغييرى الثورى الرسالى.. هوهموم ومعاناة ومخاطر فى المرحلة الراهنة، ولكن يفترض بنا تقبل هذه الألوان بكل ما فيها من صعوباتٍ ومشاكل أيديولوجية وغير أيديولوجية.

وكما أننا لا ننكص عن مواجهة كتلة الطبيعة الرهيبية القوية الغاشمة، بل نتحداها بكل مجهوداتنا، لأنها لا تمتلك قدرة ذاتية، ولا فعلاً مرسوماً لمجابهتنا، وتعامل معها بكل طاقتنا الفولاذية، لأنها حددت أحجامها وقوانينها ونظمها وأبعادها من لدن الله تعالى، بما يتلائم والمهام الرئيسية لخلافتنا على الارض.

فلذلك يجب علينا أن لا ننكص عن مواجهة النظرة التقليدية الفكرية المتحجرة السائدة الجوفاء..، التي كونتها الظروف السياسية فى أواخر القرن الرابع الهجرى، بل علينا أن نواجهها بالأسلوب، الذى نواجه به مسالك الطبيعة بصعودها، وهبوطها، ومغامراتها، وأهوالها، ومنحنياتها، وغموضها....

وصحيح.. أن عملية النقد المطلوبة عناء، والذين لا يعانون من موقع المسؤولية التاريخية، ومن موقع عمليات القبول والرفض المتطورة والمستمرة، ولا يكونون مبدعين ومفكرين طليعيين، وقادة مبادرين فى إستئناف النظرية الاجتهادية، وتطبيقها على أساس النظرة الانقلابية الثورية المتجددة، التى ينتظم فيها قانون الإنسان المسلم الجديد.

مَنْ يجرؤ على تحدى المشاكل، وما فيها من آلام وصعاب، ويتحدى دُعاة الركود الفقهي وجموده، هو: أبلغ وأفضل شهامة وبطولة من أولئك، الذين يشوهون سمعتهم بالاستسلام والخنوع والإصرار العائد على إبقاء ظاهرة تقليد الفقهاء القدامى من الأئمة المحترمين، وشجب من يحاول العودة إلى صياغة عملية استنباط الفقه من جديد بإطارات نظرية.. تلتزم حدود الدليل الشرعي والأصل العملي.

فهم لا يفعلون ذلك، لأنهم يخلصون لها، بل لأنهم يخشون ما يمكن أن يجيء من بديل جديد مكانها.. يمتد أفقياً وعمودياً لاجتثاث هذا الواقع الاجتماعي المريض بديل عن المفاهيم والأحكام التشريعية الإسلامية ذات الأطروحة الواقعية، والرؤية الشمولية، والبناء الحضاري الرسالي الحديث.. القائم على أساس الحق والعدل والعطاء والحرية.. فهم ليسوا مقلدين يطيعون الأوامر والنواهي، أو مخلصين للتراث الفقهي، بل هم متعصبون، أو عاجزون في الواقع عن مواجهة التيارات الفكرية الحديثة، ومواصلة العمليات التغييرية المعاصرة.

سبحان الله !!..

داخلني الأسف الأسيف.. حين لمست بوضوح:

أنهم يختارون الغفلة، والكسل الذهني، والتراخي والإتكالية، واليأس والقنوط، والنظرة المغلقة الجامدة البعيدة عن ملامسة الواقع المباشر المحسوس للمشكلات، وعن تقدير مساحة الظروف الزمانية والمكانية، ومنظور المفاهيم الموضوعية والعقلانية والعملية لحركة الواقع الاجتماعي.. النظرة التي تطمس ما في منابع نظرية المنهج العلمي.. من روح جديدة، وتدفق هادر، ودور متكامل لحركة الشريعة وديمومتها وفعاليتها وتوازنها في مجال عملية صيرورة الزمن.

ثم يتزايد بي الالم المرير.. حين أراهم:

يستدلون بذرائع ومبررات، وتحت مظلات عديدة.. لا تعبر عن حقيقة العلاقة الجدلية، بين حركة الاجتهاد، والحقل الفقهي الشامل.. ذلك كله ليقتنعوا أنفسهم ويقتنعوا الاخرين.

أذكر على سبيل المثال.. لا رغبة في التخصيص:

أننا نشجب ممارسة الإستنباط، ونقلد الأئمة الموتى إبتداءً، وأن عملية هذا المسار أعظم من كل إبداع وتطور وإنجاز..

فإذا كان دعاة الحرية الاجتهادية قد تفوقوا علينا، وجعلوا حركة الصيرورة ممكنة خارج كل جمود، وبفعالية إيجابية.. لا تعرف تردداً.. ولا رجوعاً إلى الوراء صوب قناة التصور الكامل، والانفتاح الكلي على إمكانية بلورة الفكر الفقهي.

فقد تفوقنا نحن عليهم كذلك بالتراث الفقهي، الذي خلفه لنا مؤسسوا المدارس الفكرية السالفة - سنية كانت أم شيعية - وحينئذ فنحن لا نشعر بمرارة التخلف العقلاني، والجمود الفكري اللامسؤول على أكثر من صعيد، بل نجد في واقعنا الحاضر الأليم ما يجعلنا نجرؤ على مباحة سمو الحضارة، والروح التقدمية.. بمزايا تراثنا القديم.

نقف هنا.. نؤكد: أن هؤلاء في الأغلب.. يختارون المسارات الدماغوجية (التضليلية) الخادعة الماكرة.. يختارون دائماً الوسيلة التقليدية المريحة.. يختارون أن يغنوا للنائمين.. بدل أن يوقظوهم، ويحركوهم نحو تحقيق أهداف الانبعاث الروحي في وجدان أمتنا، التي تستهدف مردودات غير اعتيادية في حجم ونوعية مفاصل البناء الفوقي للمجتمع بشرائحه المختلفة، واستيعاب العالم البشري المعاصر المتنوع المتضاد المتصارع على الأرض، وامتلاك زمام المبادرة الاستراتيجية، والقدرة الفاعلة على مواكبة الحوار الحضاري معه أخذاً وعطاءً.. بعيداً عن التشنج والانفعال، وعن التبعية والاعتراب، وعن التصنع والابتذال.. لكي يصل إلى الموقف الأعمق إيجابية وتناسقاً، ويمتد إلى مرحلة العلاقات الإنسانية المتكاملة المتبادلة القائمة على التعارف والتعاون بين الأمم والأقوام والشعوب.. دون أن تتجاوز بهذه الممارسات أصالتها وواقعيتها أبداً.

وما ذكرناه يعتبر شرطاً مكملاً لقدرتنا على استئناف الصلة الحية بتراثنا، وبعثه من جديد، بممارسة متوازنة، وبنظرة شمولية، وبروح سماوية.. لا بد من وجوده كشرط أساسي من شروط نمو الحضارات وديمومتها وبقائها.

ففي ظل هذا الانحدار السافر.. وما تبعه من إنغلاق مذهبي واجتماعي، وضيق في الأفاق الفكرية، ولهات في التشهير بالمعارض أو المحاور، وتشويه رأيه، أو سمعته بين رفاقه.

يتصورون أنهم منتصرون، وواصلون إلى جميع ما تشتهيه أنفسهم، وأنهم مبرأون من العيوب والتقاليد الغربية المزدوجة، وأن كل تراثهم الفقهي شامل لكل روافد الحياة.

وهنا تهزني الحسرة، وأنا أقرأ هذه المقولة، لمن لا يبحث عن اكتشاف قوانين حركة الواقع.. من خلال اكتشاف متناقضاته المدهشة وصراعاته الأساسية، وأحداثه المتلاحقة.

((فيا أصحاب هذا التراث.. أنتم عليه غياري؟.. لست أدري، ولكن يقيناً أدري أنكم في دروب الحياة حيارى)).

في أجواء هذا التداعي قرأت فيما قرأت عن دعاة الانفتاحة الاجتهادية: أنهم يطالبون أبناء السنة المعنيين بشؤون مؤسسات القيادة الفكرية، بحرية انطلاق النظرية الاجتهادية.. بحسن نية تارة.. وبسوء نية تارة أخرى.

.. بحسن نية:

ممن يرون أن الدستور الإسلامي في جوهره حل من الحلول الكبرى يتعايش في كل الأطوار الزمانية والمكانية في أيديولوجية متكاملة محيطية، ومميزات استقلالية متوازنة لا تهمل ولا تتوتر، ولا تغفل، ولا تتطرف.. فتهدم معالم الأبنية الفوقية . كما هو الجاري في القوانين الوضعية . وسط هذا الإهمال والتوتر والإغفال والتطرف، لأنها تصدر عن أصول جزئية قلقة !!..

{الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا } المائدة / ٣.

.. وبسوء نية:

بعضهم يدعو إلى الانفتاحة الاجتهادية عداءً للشريعة العملية الإسلامية، إذ يزعمون أنها غير صالحة، لأن تكون نظاماً للدولة والمجتمع، قادرة على النهوض والارتقاء بالمسؤولية الرسالية الحضارية الإنسانية الصاعدة.

بل يعملون جاهدين لتحقيق القوانين الوضعية، بما استمدوه من دراساتهم العلمانية في معاهد وجامعات الغرب الرأسمالي، والشرق الشيوعي.

كل هذه المناداة والتفريعات من أجل تطبيق القوانين اللاإسلامية بديلاً من فقه الشريعة الإسلامية.. ذلك كله باسم حركة الاجتهاد لكي لا يشجبه المسلمون الواعون بحجة أنه بدعة وكل بدعة ضلال !!..

{أَفَعَيِّرَ دِينَ اللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعاً وَكَرْهاً وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ }

آل عمران ٨٣

{وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِيناً فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ} آل عمران ٨٥.

وقد شجبت دعوة الانفتاح الاجتهادية كثيرون.. بحسن نية تارة.. وبسوء نية تارة أخرى:

.. بحسن نية:

لحسم دابر المفسدين الجدد، الذين يحاولون إدخال القوانين الوضعية شرقية كانت أم غربية.. باسم قاعدة تغيير الأحكام بتغيير الأزمان، أو أن الضرورات تبيح المحظورات على إطلاقها.. زاعمين أن أقطاب الفقاهة من الأئمة لم يبقوا أي مجال للنظر والاستدلال.. بعد أن استعرضوا كل الأحداث، والوقائع المستقبلية.

.. بسوء نية:

إبقاء هيكل الفقه الإسلامي بجميع مذاهبه ومشاربه على ركوده، وعلى جموده، ويترك ميدان السبق، وحلبة الصراع الفكري لغيره، ويقتنع بعدم صلوحه للممارسات التطبيقية العملية في الأزمنة الحاضرة.

وما زال هذا النهج في انحدار ذريع، وأخطار كبيرة، من أبرزها:

قطعوا تيار التغيير، وسيل الصيرورة، وانصرفوا إلى ظاهرة التقليد، والجمود الفقهي، وحولوا كل شيء إلى السابقين، وضعفت فيهم طاقة النقد والعقلانية..

فالمعارف كلها تقليد، وكان أقصى ما يبلغه هؤلاء أن ينقلوا لنا ما حفظوا وما قرأوا، لهذا غاب عنا الأبطال العمالقة في رحلة طويلة!..

ومهما يكن.. فإن كل ما يمكن قوله بهذا الصدد هو أن نقول لهؤلاء المتفقيهيين المتفقيهيين أعالمين كانوا أم غير عالمين:

إننا في العصر الراهن ملزمون بوضع المسيرة الثورية الإسلامية لأمتنا داخل إطار الزمن الحضاري الإنساني، بكل ما فيه من علم وتقدم وإيمان والتزام وابتكار وسرعة وقوة مذهلة.

ویمواجهة ظاهرة عمليات المنطق التقليدي السائد، الذي قطع طريق الوصول إلى معرفة المسائل المستحدثة، ومعايشة التطورات الزمنية، ومواجهتها وتغطيتها بشكل عام.. بموجب الدستور الإسلامي المنهج العملي، الذي يحفظ توازن الموقف البشري في الأرض، ويمكنه من أداء مهمة الاستخلاف الأساسية المنوطة به، ويحركه صوب الهدف الأسمى والأعمق والأشمل، الذي خلق من أجله.. ألا وهو إعلاء كلمة الله، وتقدير الوهيته وحده، والتلقي عنه، والتوجه إليه.. دون أي شريك.

{وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ} النور ٥٥.

وهناك أسئلة ملحة تفرض نفسها في أعماق الحياة الاجتماعية، وتنتظر الاجابة من المعنيين، تلك هي:

((هل نحن طورنا حسب مهامنا الإسلامية . على صعيدي البحث النظري والممارسة التطبيقية . الأحكام والمفاهيم وفق التطورات الزمنية بشكل دقيق؟!..))

أم تمسكنا بالجانب الثابت من الشريعة العملية وضخناها إلى أبعد الأغوار .. وأعدنا صياغتها من جيل إلى جيل.. أما التطورات الزمنية وتغطيتها فتركناها لإجتهادات الناس الذاتية!!..

ما هو الاقتصاد الإسلامي؟..

وكيف ينبغي أن يتم توزيع الثروة، ويدخل في إطار مبرمج غايته الأساسية تجميع وتكثيف أكبر للثروة القومية؟..

وكيف الانطلاق من ضرورة الانفاق والتوزيع لتحديد رؤية اقتصادية جديدة؟..

هل تجعل من الإنسان آلة إنتاج في خدمة تسودها آيديولوجية الكسب والجمع.. أم جسدا منفقاً حسب حاجاته الحقيقية؟..

ما هي القوانين، التي تنظم علاقة العامل برب العمل؟..

وهل يجب أن يشارك العمال في الأرباح؟..

وكم.. ولماذا؟..

وهل للعمال ضمان إجتماعي؟..

وما هي مقررات الشريعة في الأراضي؟..

فهل يجوز تقسيمها على الفلاحين إذا اقتضت الحاجة الملحة لاستقلال بلادنا الاقتصادي
..؟

ومتى تكون الحاجة الملحة؟..

وهل نحن في الوقت الحاضر نعاني من تلك الحاجة؟((

هل يسوغ لأصحاب رؤوس الأموال الضخمة امتلاك الأراضي الشاسعة لما دل ((الأرض
لمن أحيائها)) بنحو يكاد أن يمنع الضعفاء من الأحياء لعدم امتلاكهم الأرصدة المالية،
وعدم قدرة الحكومة الإسلامية على مساعدتهم من المنح أو القروض؟..

أم يجب إعطاء المجال في مثل هذه الأراضي، التي أرادها الله لإنعاش الحياة
الاقتصادية، والتنافس في مجالات الرشد والتنمية وال عمران تحت عنوان منطقة الفراغ
التشريعي، وتحت غطاء تشخيص مصلحة النظام، والعناوين الثانوية؟..

أم ليست هناك من صلاحيات خاصة للحكومة الإسلامية تسمى ب ((منطقة الفراغ))
سوى تطبيق الأحكام الإسلامية بروافدها المتنوعة في إطار العناوين الأولية منها والثانوية،
وتشخيص محاور التزاحم للملاكات والأولويات؟..

كيف نضع الخطط والتصاميم لتحرير كامل الثرى الوطني الفلسطيني من الاحتلال
الصهيوني الاستيطاني الاستعماري؟..

ما هي عناصر الانتصار المحتوم فيها؟..

هل بتصعيد الكفاح المسلح في الداخل فقط.. أم في كل مكان من العالم.. أم إسقاط
الأنظمة الرجعية المساندة للحلول الاستسلامية أولاً وقبل كل شيء؟..

هل الحرب الابتدائية الهادفة إلى تعزيز قوة الإسلام ونشره والدعوة إليه من خلال احتلال أراضي الدول الكافرة المستكبرة.. ضرورة رسالية تاريخية ملحة؟..

أم يجب الالتزام بالقوانين الدولية الحديثة، التي تصرح بالحظر الخاص لاستخدام القوة في الميثاق الدولي؟..

أم ينحصر وجوب هذا الهدف العالمي بالأساليب السلمية، والإعلام الرسالي، وتأسيس العلاقات الثقافية العامة مع الأمم الأخرى.. حتى ولو امتنعوا عن قبول الإسلام، وسعوا إلى تدميره وإطفاء نوره المتألق.. في حين أن الله سبحانه وتعالى يريد إظهاره على الدين كله، ولو كره المشركون؟..

((كيف يكون الاهتمام بالأبنية الفوقية للمجتمع؟..))

وكيف نخلق فيه العملية الديناميكية؟..

وكيف نجعله مجتمعاً تقدماً إسلامياً حضارياً متطوراً؟..

وكيف نحافظ على القيم والمثل التي تسود فيه؟..

ما هي تفاصيل البرنامج الأخلاقي، الذي يجب أن يتقيد به الإنسان المسلم؟..

هل هي المرونة الموضوعية.. أو التصلب الثوري؟..

ومتى المرونة.. ومتى التصلب؟..

وهل هي الانفتاح.. أو الانعزال؟..

ومتى هذا.. ومتى ذاك؟..

إن مئات الأسئلة العريضة حائرة اليوم، وتتطلب أجوبة ثورية وعقلانية وعملية وواقعية بديهية)).

إن.. كم هو جميل وواجب؟.. أن نجد بين أجوائنا المفكر الفقيه المسلم القائد الشجاع.. يضع المقررات والتوصيات الثورية الإسلامية، ويجسد معطياتها بأساليب منهجية في التفكير، ووسائل تنظيمية في الأداء، وأدوات عقلانية في المتابعة والتقييم والتطبيق..

ذلك كله في إطار روافد الأدلة الاجتهادية، والاصول الفقاهتية.. الحاوية لعناصر الخلاص في المضممار الاجتماعي العام المتزويج اليوم على ذات نفسه تزويج الأعاصير السافية.

وفي نهاية المطاف يحدث إنعطافة تاريخية في مسيرة فقه الشريعة العملية.. ويجهض الاستسلام والركوع والإتكال، وتظل قامته منتصبية شامخة تتحدى القامات الطيعة الراكعة، ويظل عقله الكاشف حصناً منيعاً.. يرفض الفقهاء بلا تجديد، والدعاة بلا تطبيق، والهتاتين بلا إيمان، والمؤمنين بلا أخلاق، والمتعصبين بلا نكاء.. لأن المقررات الإسلامية، والمنعطفات التاريخية الكبرى.. لا تنتصر، إلا برفض هذه الهياكل، والتركيبات الخاطئة.

إن الله جل جلاله..

لم يخلق الكون والحياة والإنسان عبثاً ولعباً..

ولم يرسل الأنبياء والأوصياء لغواً لفظياً..

ولم يطرح التشريعات والقوانين ترفاً فكرياً..

ولم يأمر ولم ينه، بلا مصلحة وحكمة.. كما هو الحال في بعض المواقف الوضعية.

إن هذا الإنسان . فرداً وجماعة . لا يفتح مغاليق فطرته الا بمفاتيح من صنع الله، ولا تعالج أمراضه وعقله، إلا بالدواء الذي يخرج من يده، وقد جعل في برنامجه وحده مفاتيح كل مغلق، وشفاء كل داء.. وفق هدف واضح مرسوم منسجم مع النواميس الكونية، والسنن الحياتية، الأمر الذي يترتب عليه انجاز حضاري أغنى، وتوحد بشري أشمل، وسعادة نفسية أكثر عمقاً، ومصير في الأرض والسماء أشد توافقاً مع مهام الوجود الإنساني في أصقاع الأرض.. نافخاً فينا روح المواجهة، ومواكبة الإبداع، ومستقطباً معطيائنا وممارساتنا في الأفق الواحد الأعمق والأوسع.. الذي طرحه كتاب الإسلام الخالد:

{وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ} {الأنبياء ١٦.}

{وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ} {الذاريات ٥٦.}

{أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ} {المؤمنون ١١٥.}

إذن.. من حقنا أن نسأل بشكل دقيق:

ماهي المصلحة العامة التي تنتزع، أو المفسدة، التي تجهض بجواز ممارسة نظرية الاجتهاد والاستنباط؟..

لسنا هنا في هذا الفصل.. بصدد بيان وتجسيد الخصوصيات والمنعطفات والمؤشرات الأساسية لهذه النظرية كلها، لأن ذلك سيتضح في كتابنا ((بحوث في الاجتهاد))، بيد أننا نطرح باختصار شديد مؤشراً واحداً، وهو:

أن تفسير حكمة منطلقات النظرية الاجتهادية، وجواز ممارستها ترجع إلى مسايرة الظروف والأحوال، والصفات والوقائع الحياتية المستحدثة والمتزايدة باستمرار، والتي لم يصدر بشأنها نص، فلا بد من استنباط حكمها على القواعد العامة، وهي غير خاضعة للتحديد والتأطير، بل خاضعة للتجديد والتطوير.. وهي بذلك تدوس أصنام الصيغ التقليدية القشرية، والقوالب المذهبية الجامدة في مسارها الطويل إلى أن تقوم الساعة.

ولاسيما أن الشريعة الإسلامية إنسانية أممية حضارية.. تفرز معطيات روحية وعملية وموضوعية ذات قدرة متفجرة استثنائية، ونقلة ذاتية إيجابية، وطبيعة نوعية استراتيجية.. لا تساعد فقط على السعي الدائم، وفق الأساليب العلمية التجريبية، لاكتشاف النظرة التقويمية للحياة ونواميسها وقوانينها وأسرارها.. وإنما توصل الإنسان إلى عالم آخر.. يتجاوز الأرض إلى آفاق السماء.. ويغادر اللحظة الموقوتة إلى عالم الخلود المطلق الحافل بالمعطيات الزاخرة بالبقاء والدوام.. لا تقطع فيه، ولا غياب.

وهو: الأمل الإنساني الوحيد العميق البعيد.. الذي ينبغي أن يعايشه الفرد ويطمح اليه، ويتمناه خارج سياج الحلقة الذاتية، التي قوامها الاهتمام بحياته الخاصة ومنفعتاتها.. غير خاصة هذا العالم الحافل بالمعطيات الغابرة المؤقتة الذي يعيش فيه.. كسيد على العالمين، وخليفة لله في الأرض بوعي وأمانة ومسؤولية.. وهكذا.. تغدو المنجزات الثورية، والمنعطفات التاريخية في شريعة الإسلام، وسيلة إلى غاية أعمق وأرقى وأشمل، وتكسب في الوقت ذاته أخلاقية عميقة عريضة في الحضارات كافة تصد الإنسان عن استخدام إمكاناته وطاقاته في غير المسارات، التي تحتمه هذه الغاية ذات الأبعاد الشريفة، التي لا حدود لها أبداً.

وليس كما يزعم ((ماركس)) من أنها محاولة برجوازية سلبية رجعية ظالمة، لاسكات صوت الفقراء والمساكين والمعدومين، وتحذيرهم بالوعود بجنة خالدة أخرى رومانتيكية (خالية) معلقة في سماء الأحلام غير جنة الأرض، التي يتنعم ويتلذذ بها البرجوازيون، لأن بروز الطبقة، وتحكم المالكين بمن لا يملكون شيئاً من حطام الدنيا.. سبق هذه النزعة الميتافيزيقية (الغيبية).

ونحن هنا.. إذا حاولنا جاهدين من خلال الأدلة والأصول إثبات ممارسة عملية الاستتباط في كل الأحوال والأزمان والبقاع، نرى: أننا بحاجة تأريخية ضرورية حتمية ملحة إليه.. وإننا بحاجة كذلك إلى طرح مرونته التكاملية، وعقلانيته الكاشفية، وانفتاحه وخطوطه العريضة، وقنواته المشروعة.. بمضامين واقعية، أو ظاهرية.. في تحديد الأشياء والعلاقات والقيم.. مهما بدت متعسرة أو متعذرة، ولاسيما المستجدة منها في إطار التشريع الإسلامي الأصيل.

والمقلدون الشاجبون لهذه النظرية.. لا ينهضون بأعباء مسؤولية معطيات العصر، ويقفون أمام تحدياته عاجزين، لأنهم يرجعون بالشرعية إلى الوراء، فهم لا يحيونها ليومهم، ولا يحيون يومهم بها.

ونحن لسنا من دعاة نسيان التراث، وما خلفه لنا أصحاب المدارس الفكرية التقليدية من ثروة فقهية إستدلالية هائلة متميزة، ومباحث أصولية موسعة على مختلف الحقول والصعد، وهي لم تزل رافداً لكثير من فقهاء عصرنا ومثقفيه.. كمسلمة لا تقبل نقضاً ولا جدلاً.

ولكن من حقنا أن نتساءل:

لماذا نهرب من حرية الاجتهاد.. ومنهج الرسالي، الذي هو امتداد للثورة الثقافية التقدمية الحضارية في حياة الأمة؟..

أليس حرية ممارسة الاجتهاد أعظم رصيد فكري شمولي في البناء الروحي.. وفي البناء العقلاني.. وفي البناء الفوقي.. له مؤشرات ذاتية من الضخامة والعمق، ومعجزة فريدة في بلورة المنطلقات التشريعية، وطاقة دافعة لتحقيق قنوات الإبداع والتجديد بين الأمة، التي تدين بالتشريعة العملية الحية الفاعلة في الحياة المتجاوبة مع جميع المستويات، التي يعيش فيها الناس؟..

ألم تكن المسألة أبعد من هذا في الواقع.. إذ يريد بعضهم تجاهل هذه الحقيقة الواقعة، بل إلغاءها إلى الأبد، ولو بنزعات دماغوجية خالصة، لأنهم يريدون أن تكون المسائل والمنطقات الفقهية الاستدلالية المعمقة.. حركة فكرية باردة، وبحوثاً نظرية جامدة، وجدلاً كلاسيكياً.. فهي ألفاظ شأنها في صدورهم كشأنها في المعجم.. صفات لا تدل على موصوف.. وكلمات لا تزيد على أنها حروف.. بدون أن يسألوا أنفسهم أخطأوا أم أصابوا؟.. بل يعبرون عن ذواتهم بأي شكل تحت أية سلطة، باسم أي مذهب!!.. فالغرض هو التعبير لا صيغة التعبير، هؤلاء ليسوا فضلاء كما يتوهم البسطاء الساذجون؟.

ذلك كله.. من أجل أن يقلدوا الأئمة الموتى المحققين المحترمين.. لا أن يبتكروا ويبعدوا الشيء الجديد، وهم هاربون من أعماق الحقيقة التقدمية.. لا يبحثون عنها إذا بعدت عنهم، ولا يرجعون بها إذا واجهتهم!!.. وأخطر أعدائهم، الذين يبحثون عن أعماق الحقيقة التقدمية، أو يحترمونها، أو أن يدلّوهم عليها بأنهم هدامون خصوم زنادقة!!.. وهؤلاء يرحبون باستمرار بمن يزكي لهم أنفسهم، ويسوغ كل ما لديهم من آراء وأفكار وتقاليد رجعية، والخصم البغيض هو من ينتقدهم، أو ينتقد شيئاً مما يمارسون، أو يعتقدون.

ذلك كله.. من أجل أن يحطموا شخصية علماء الإسلام كافة، ويحرموا عليها الاستقلال الفكري ذي المحتوى التقدمي الرسالي العظيم، والركون إلى التقليد الاعمى، والانقياد إلى المذاهب الفقهية القديمة؟..

أرأيت هؤلاء الذين تختلط عليهم تلك الحقيقة التقدمية الرائدة.. ينقصهم الوعي الاجتماعي المتكامل بحقيقة انطلاق الاجتهاد.. كما ينقصهم الوعي الناضج لطبيعة الأحكام التشريعية.. وطبيعة موقف المفكرين التقدميين الرساليين الجدد، الذين يدعون إلى الانفتاح الشاملة، ويغفلون أو يتغافلون عن الأدلة والقواعد الواضحة الصريحة في ضرورة التفقه في الشريعة الإسلامية ناسين أعظم الصحابة والتابعين والفقهاء!!..

ومن أجل هذا كله.. خذلوا أنفسهم في الحقيقة.. وخذلوا القيادة التقدمية الفكرية.. وخذلوا المصلحة والأمانة الملقاة على القيادة كلها.. وحرفوا مصادر التشريع الإسلامي الواقعية.. إنما سوغوا ذلك التقليد والجمود الفكري بأنه تراث الأباء.. وقد واجهها القرآن الكريم . كتاب الله الأخير . بقوة وحذر شديدين.

ونقول، والحق يقال: انه منذ العصر الحديث إبتداءً من السيد جمال الدين الافغاني (ت: ١٣١٧هـ) ورفيقه في الكفاح الفكري الشيخ محمد عبده (ت: ١٣٢٣هـ) وحتى اللحظات الأخيرة.. فقد

وقف كبار فقهاء الأزهر الشريف، وغيرهم من العلماء العاملين، والأساتذة الرساليين، والكتاب التقدميين.. موقفاً صلباً مباشراً، بإيمان مطلق، وعقيدة صلبة، وكفاح دؤوب في عملية التحول والتبدل من أجل الانفتاحة الاجتهادية التقدمية الحضارية في الأزمان وفي الأحوال كلها.. أمام من تتوفر فيهم شروط ومعدات ممارسة الاستنباط المستقل المطلق.

فمنهم من أفتى بصراحة بوجوب فتح كل باب ونافذة للاجتهد. ومنهم من أشار إلى ذلك في المؤتمرات والمجلات والصحف والنشرات. ومنهم من أخذ

الصمت المطبق عن عدم إظهار الحق المطلق.. تقية من الحكام الرجعيين

ورجال الدين المقلدين، وتخلف الجماهير أغلبها .

وقد نهض بأداء مهامه الرسالية الشيخ محمود شلتوت شيخ الجامع الأزهر الشريف، وأصدر الشيء الكثير من الاستنباطات المستحدثة منها والقديمة، واستجاب لدعوته حكام الجمهورية العربية المتحدة يوم كانوا، وهي في الحقيقة والواقع استجابة انقلابية ثورية تقدمية حضارية صادقة نحو معالجة مشكلات مجتمعا المعاصر على الصعد الحياتية كافة.

ومن هنا.. نجد تصريحه لجريدة الشعب المصرية الصادرة بتاريخ: ٥ / ٢ / ١٩٥٩م، إذ ذهب قائلاً:

((وجد المستعمر ثقوباً نفذ منها، وأخذ يعمل على توسيع تلك الثقوب.. حتى استطاع أن يلج منها إلى وحدة المسلمين يمزقها، ويفرق شملها، وبذلك دبت فيما بينهم عقارب العصبية المذهبية، وكان من آثارها السيئة ما حفظه التاريخ.

درست فيما مضى المقارنة بين المذاهب بكلية الشريعة بالأزهر.. فكنت أعرض آراء المذاهب في المسألة الواحدة، وأبرز من بينها مذهب الشيعة، وكثير ما كنت أرجح مذهبهم خضوعاً لقوة الدليل، وكنت أفتي في كثير من المسائل بمذهب الشيعة، وأخص بالذكر القدر المحرم من الرضاع، والطلاق الثلاث بلفظ واحد يقع واحداً ورجعياً، والطلاق المعلق لا يقع به التطلاق أبداً، كما قال الزوج لزوجته: إن خرجت من البيت فأنت طالق.

والباحث المستوعب المنصف سيجد كثيراً في مذهب الشيعة ما يقوي دليله، ويلتئم مع أهداف الشريعة من صالح الأسرة والمجتمع ويدفعه إلى الأخذ به، والإرشاد إليه.

لقد قرر رأبي (إن شاء الله) على أن أعمل على تدريس الفقه الإسلامي في كلية الشريعة بجميع المذاهب الفقهية المعروفة الأصول البينة المعالم، والتي بينهما دون شك مذهب الشيعة الإمامية وزيدية.

وختم تصريحه بهذا النداء:

وهنا نحن ندعو باسم الله .. وباسم كتاب الله .. وباسم الوحدة الإسلامية.. وباسم الاعتصام بحبل الله .. ندعو علماء الفريقين إلى التقارب والمصافحة حتى نسد هذه الثغوب على المستعمر، ويعود إلينا مجدنا وشعارنا)).

وقبله الشيخ محمد مصطفى المراغي.. دعا إلى إبطال غلق أبواب الاجتهاد، إذ كتب، يقول:

((إن العلماء الذين درسوا مشروع القانون تعرضوا لهذه المسألة، وحكموا بقفل باب الاجتهاد، ووضعوه في صورة المستحيل عادة هذه الأزمان، ومنذ قرون طويلة مضت وهو غلط تأباه قواعد الأصول (كما سيتضح) ننقله عن فقيه إسلامي، وأشهر أصولي متكلم، وهو حجة الإسلام الغزالي.

ليس الاجتهاد ممكناً فقط، بل هو ممكن عادة، وطرقه أيسر.. وإني مع احترامي لرأي القائلين بإستحالة الإجتهد وأخالفهم في رأيهم وأقول إن علماء المعاهد الدينية في مصر من توافرت فيهم شروط الاجتهاد، ويحرم عليهم التقليد)).

وبالتالي يأتي دور مجمع البحوث الإسلامية، ويحدد مسألة الانفتاحة الإجتهدية في مقررات مؤتمره الأول المنعقد بالقاهرة العام ١٣٨٣هـ ب ((الاجتهاد الجماعي)) فقد حدده علي حسب الله في أصول تشريعه، قائلاً:

((وهو كل إجتهد اتفق المجتهدون فيه على مسألة من المسائل، وهو الذي دل عليه حديث علي (رضي الله عنه) حين سأل الرسول (ص) عن الأمر ينزل بالناس لم ينزل به قرآن ولم تمض سنة.

فقال (ص): اجمعوا له العالمين من المؤمنين فاجعلوه شورى بينكم، ولا تقضوا فيه برأي واحد.

ومنه: اتفاقهم على ما ذهب إليه عمر عن كتابة المصاحف بعد أن عارضه أبو بكر..
وقال: ((نعمل ما لم يفعل رسول الله (ص))) .

ولكن.. هذا الطرح لا يخلو من سلبيات.. أهمها:

أ- كيف يحصل ((الاجتهاد الجماعي)) في مسألة من مسائل التشريع، مع اختلاف مبانى الوسط الفقهي؟!..!

ب- ولو حصل فإنما يكون في إطار جملة من المسائل النادرة.

ج- وأما الدليل الذي استند إليه لم يكن من طرقنا، بل من طرق الجمهور.. ونحن لا نعلم من منظورهم.. هل هو من النصوص المعتمدة، أو غير المعتمدة؟!..!

د- مع أننا لم نر من علماء الإسلام من عمل بهذا الدليل، والتزم بهذه الأطروحة الجماعية.

هـ- إن هذا الدليل معارض بنصوص أخرى من طرقهم الدالة على شرعية ممارسة الاجتهاد الفردي، منها:

و- ((عن معاذ بن جبل: أن رسول الله (ص) سأله إذ بعثه إلى اليمن بماذا تقضي؟!..

قال: اقضي بما في كتاب الله.

قال: فإن لم أجد في كتاب الله؟!..

قال: فبسنة رسول الله.

قال: فإن لم أجد في سنة رسول الله؟!..

قال: أجتهد رأيي، ولو الو.

قال: الحمد لله الذي وفق رسول، رسول الله، لما يرضي رسول الله)).

ومنها:

((قال رسول الله (ص) لعمر بن العاص:

احكم في بعض القضايا ؟..

فقال: أجتهد وأنت حاضر.

فقال: نعم إن أصبت، فلك أجران.. وإن أخطأت، فلك أجر).

والحاصل.. تبرز الغاية الكبرى من حرية ممارسة عمليات الإستنباط.. ما دامت الدعوات الخيرة مصرة على الانفتاحة الاجتهادية مستوعبة شروط المواجهة، وإرادة الأمة الواعية للعودة المنشودة في إطار الموضوعية والعقلانية والشرعية البناءة.

وطبيعي أن هيكل الفقه الإسلامي ثروة هائلة لا تضاهيها أية ثروة فقهية أخرى في كل العصور، ولدى كل الأمم.. حتى هيكل الفقه الروماني المعروف بغناه.

لذا نجد العقل بما هو عقل.. لا يرى إبقاء الفقه الإسلامي بجميع مذاهبه

ومشاربه على ركوده وجموده، لأنه يؤدي بالحياة العامة إلى مشاكل، منها:

مشكلة الشبهات.. والبدع.. والأساطير الرجعية.. ومشكلة الإتجاهات.. والأفكار.. والانذفاعات الراديكالية.. ومشكلة الحيرة المؤدية لاختلال النظام، بل الانقطاع عن الفكر التشريعي من الأساس.

إذن.. فأيدولوجية الاجتهاد في حقل الفقه الإسلامي وليد ديناميكية المجتمع الرسالي الحضاري المتطور.

ولم يكن ما أقره من هذا غريباً، أو مدعاة للتساؤل في صفحات هذه الأطروحة، قررنا هذه الحقيقة الرائدة في صورة ناصعة عرضناها على الأدلة النقلية والعقلية، وانتهينا من ذلك كله إلى الرأي، الذي نعتقد به ونطمئن إليه.. بما في هذه الكلمة من عمق وإحاطة وشمولية هادفة.